Distr.: General
9 October 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي

أنشطة اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون الدولي

مذكرة من الأمانة

ملخص

تتضمن هذه المذكرة لمحة عامة عن أنشطة اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي، وهو هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعن العمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون الدولي خلال الفترة 2022-2023. وتهدف هذه المذكرة إلى مساعدة المؤتمر في مداولاته وتزويده بإرشادات بشأن أعمال اجتماع الخبراء في المستقبل.

* CAC/COSP/2023/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً- مقدمة

1- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بموجب قراره 2/4، المعنون "عقد اجتماعات خبراء حكومية دولية مفتوحة المشاركة لتعزيز التعاون الدولي"، أن يعقد اجتماعات خبراء حكومية دولية مفتوحة المشاركة بشأن التعاون الدولي من أجل إسداء المشورة إليه ومساعدته في تنفيذ الولاية المنوطة به بشأن الجانبين من التعاون الدولي المتعلقين بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة، وقرر أن يعقد اجتماعاً واحداً من هذا القبيل أثناء دورة المؤتمر الخامسة يسبقه اجتماع واحد على الأقل يعقد فيما بين الدورتين وينظم في حدود الموارد المتوفرة.

2- وفي القرار نفسه، كلف المؤتمر اجتماع الخبراء بجملة مهام منها مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال التعاون الدولي، وتيسير تبادل الخبرات بين الدول، بما في ذلك عن طريق نشر المعلومات حول الممارسات الجيدة، وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب.

3- وعملاً بقرارات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 1/5 و1/7 و1/8 و2/8 و6/8 و1/9 و3/9 و5/9، عقد المؤتمر اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووجه أعماله من أجل إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية.

4- وقرر المؤتمر، في دوراته من الخامسة إلى التاسعة، أن يواصل اجتماع الخبراء أعماله.

5- وخلال الفترة 2022-2023، نُظمت اجتماعات خبراء حكومية دولية مفتوحة المشاركة وفقاً للإرشادات الواردة في خطة عمل هيئات المؤتمر الفرعية، التي اعتمدها مكتب المؤتمر في حزيران/يونيه 2022، من أجل تمكين النظر في البنود الموضوعية من جدول أعماله بالاشتراك مع الهيئات الفرعية الأخرى. ووافق مكتب المؤتمر، عن طريق إجراء الموافقة الصامتة في 3 نيسان/أبريل 2023، على المواضيع التي نظرت فيها اجتماعات الخبراء المنعقدة عام 2023 في إطار بند جدول الأعمال 4 المعنون "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي".

6- وقد أُعدت هذه المذكرة من أجل إطلاع المؤتمر في دورته العاشرة على حالة تنفيذ ولايات اجتماع الخبراء، وتهدف إلى مساعدة المؤتمر في مداولاته ووضع إرشادات لاجتماع الخبراء وتحديد أنشطته المقبلة.

ثانياً- أنشطة اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي

7- منذ الدورة التاسعة للمؤتمر، واصل اجتماع الخبراء الاضطلاع بمهامه على النحو الذي كلفه بها المؤتمر وتنفيذ الولايات الواردة في القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر.

8- فعُقد اثنا عشر اجتماعاً للخبراء حتى تاريخه. ومنذ الدورة التاسعة للمؤتمر، عُقد اجتماع الخبراء الحادي عشر في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (حضورياً وعبر الإنترنت) بينما عُقد اجتماع الخبراء الثاني عشر في الفترة من 5 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2023 (حضورياً وعبر الإنترنت).

9- وعُقد اجتماعا الخبراء الحادي عشر والثاني عشر بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات. وعُقد الاجتماعان المشتركان وفقاً لقرار المؤتمر 1/6، الذي طُلب فيه إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة لاجتماعات الخبراء لتعزيز التعاون الدولي وسائر الهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر على نحو يتجنب تكرار المناقشات مع مراعاة ولاياتها، وعلى نحو يتماشى أيضاً مع التوجيهات الواردة في خطة عمل الهيئات الفرعية.

10- وعلاوة على ذلك، عملت الأمانة على مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية مكافحة الفساد والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال عروض تبادل تقديمها موظفو الأمانة من الشعبتين ومن خلال تبادل الخبرات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

11- وترد معلومات عن إجراءات اجتماع الخبراء خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، في تقارير اجتماعاته التي عُقدت في عامي 2022 و2023. ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة باستطلاعات الآراء التي نظمتها الأمانة في عامي 2022 و2023 لتقييم مدى رضا الوفود عن الدعم المقدم فيما يتعلق بدورات الهيئات الفرعية للمؤتمر في الوثيقة CAC/COSP/2023/2. وفيما يلي بيان بالمواضيع التي جرت مناقشتها خلال اجتماعات الخبراء في إطار البنود الموضوعية من جدول الأعمال.

ألف- تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة

12- عملاً بقرار المؤتمر 1/7 وتوصيات اجتماع الخبراء الثامن (CAC/COSP/EG.1/2019/4)، المنعقد في فيينا في 31 أيار/مايو 2019، شُجعت الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن التحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي وعن المواضيع الأخرى المبينة في قرارات المؤتمر وتوصيات اجتماعات الخبراء، لكي تواصل الأمانة عملها التحليلي المتعلق بالتحديات القائمة في مجال التعاون الدولي المستند إلى الاتفاقية والمتصل بتنفيذ الفصل الرابع منها.

13- وأثناء الفترة قيد الاستعراض، نظر اجتماع الخبراء في البند 3 من جدول أعماله المعنون "تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة".

14- وقدمت الأمانة مذكرات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتنظر فيها اجتماعات الخبراء في عامي 2022 (CAC/COSP/EG.1/2022/2) و2023 (CAC/COSP/EG.1/2023/2). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمانة في اجتماعات الخبراء معلومات شفوية محدثة حول التقدم المحرز في تنفيذ الفصل الرابع (التعاون الدولي). ويتوفر المزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز في مذكرتي الأمانة المذكورتين أعلاه.

15- وفي الاجتماعات التي عُقدت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عرض متكلمون خبرات بلدانهم والتحديات التي واجهتها وممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الخاصة بالتعاون الدولي المنصوص عليها في الاتفاقية، وقدموا معلومات حول التدابير التي اتخذتها بعد انتهاء الاستعراضات، بما في ذلك في مجال تنفيذ التوصيات الناتجة عن تلك الاستعراضات. وأكد عدة متكلمين أن اجتماع الخبراء بشأن التعاون الدولي أتاح لهم فرصة تبادل المعلومات حول التدابير الوطنية المتخذة أثناء الاستعراضات أو بعد الانتهاء منها.

16- وركز اجتماعا الخبراء الحادي عشر والثاني عشر على موضوعين رئيسيين، وهما: التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية وجمع معلومات عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

1- مناقشة مواضيعية بشأن التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية

17- طلب المؤتمر، في قراره 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"، إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية والهيئات الفرعية الأخرى ذات الصلة إدراج موضوع للمناقشة في الاجتماعات المقبلة بشأن كيفية تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية. وفي القرار نفسه، طلب المؤتمر إلى الأمانة مواصلة جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والوصول إليها واستخدامها في مجال منع الفساد ومكافحته، مع مراعاة الخبرة الفنية الموجودة في منظومة الأمم المتحدة، وطلب أيضاً إلى الأمانة أن تقدم تقارير عن تلك الجهود إلى الهيئات الفرعية ذات الصلة.

18- ودعا المؤتمر، في قراره 5/9 المعنون "تعزيز التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) إلى التشاور مع مجموعة متنوعة من الجهات من بينها الدول الأطراف، بما في ذلك سلطاتها المعنية بمكافحة الفساد والتي تتمتع بالخبرات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، من أجل إثراء عملية التطوير المقترحة لمركز إلكتروني متكامل تابع لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد من أجل توفير منتدى للتعاون قد يتضمن منصة آمنة للاتصال السري بين أعضاء الشبكة، ولإبقاء الدول الأطراف على علم بمدى التقدم الذي يحرزه في ذلك الصدد.

19- واستناداً إلى تلك الولايات، أرسلت الأمانة في 1 حزيران/يونيه 2023 مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأطراف تتضمن استبياناً بهدف جمع معلومات عن التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك معلومات عن التحديات القائمة والممارسات الجيدة والمتطلبات القانونية في مجال التعاون الدولي. وجمع الاستبيان أيضاً معلومات حول عملية التطوير المقترحة لمركز إلكتروني متكامل تابع لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد.

20- وحللت الأمانة الردود التي قدمتها الدول الأطراف، والبالغ عددها 39 رداً. وأتيحت الملاحظات الرئيسية المنبثقة عن تحليل المعلومات الواردة من الدول الأطراف من خلال ورقة اجتماع بشأن التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/EG.1/2023/CRP.1). وتيسيراً للمداولات وفقاً للفقرة 8 من القرار 3/9، عُقدت حلقة نقاش مواضيعية أثناء اجتماع الخبراء الثاني عشر.

2- مناقشة مواضيعية بشأن جمع المعلومات عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها

21- أوعز المؤتمر، في قراره 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"، إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي، بأن يقوم، بدعم من الأمانة، بجمع وتحليل المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف على أساس طوعي عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، بهدف وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

22- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر كذلك أن يدرج اجتماع الخبراء الحادي عشر في جدول أعماله موضوعاً بشأن "تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها".

23- وعملاً بالولايات المذكورة أعلاه، أعدت الأمانة ورقة اجتماع بشأن "أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها" (CAC/COSP/EG.1/2022/CRP.1)، تناولت بالتحليل المعلومات التي قدمتها 23 دولة من الدول الأطراف، وقُدمت إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الحادي عشر المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية، المعقود في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وعُقدت حلقة نقاش بموجب هذا البند من جدول الأعمال، واستكملت التحليل الوارد في الورقة بمزيد من التفصيل.

24- وبناءً على تلك المناقشات، عقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية في مصر، اجتماع خبراء يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2022 في القاهرة بحضور أكثر من 50 مشاركاً من 26 بلداً رشحتهم مجموعاتهم الإقليمية، بالإضافة إلى ثماني منظمات حكومية دولية ومنظمتين غير حكوميتين وممثلين عن الأوساط الأكاديمية. وحدد الاجتماع أنواع مخاطر الفساد والقيود في مختلف حالات الطوارئ، والدروس الرئيسية المستفادة والممارسات الجيدة، وقدم المدخلات اللازمة لإجراء المزيد من المشاورات الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة.

25- وعقب اجتماع الخبراء، أعدت الأمانة مشروعاً أولياً للمبادئ التوجيهية غير الملزمة وأجرت مشاورات متابعة، بالشراكة مع مصر، في يوم 22 أيار/مايو 2023 لجمع المزيد من المدخلات والتعليقات المكتوبة. واستندت المبادئ التوجيهية أيضاً إلى عملية تحليل وتجميع وتوليف واسعة النطاق للإرشادات والورقات السياساتية والمواد ذات الصلة، شملت نصوصاً صادرة عن مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الفساد، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

26- وعُرضت المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها (CAC/COSP/EG.1/2023/3) أثناء اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الثاني عشر المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية، المعقود في فيينا في الفترة من 4 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2023، وجرى استكمالها بحلقة نقاش سلط فيها الخبراء الضوء على فائدة المبادئ التوجيهية وإمكانية تطبيقها على نطاق واسع أثناء جميع أنواع حالات الطوارئ. ويتمثل الهدف العام للمبادئ التوجيهية غير الملزمة في دعم جهود الدول الأطراف الرامية إلى التصدي لأشيع مخاطر الفساد المواجَهة في مختلف مراحل التعامل مع حالات الطوارئ أو التصدي للأزمات على كل من الصعيد الوطني والدولي والمتعدد الأطراف وغير ذلك من المستويات. وتتألف المبادئ التوجيهية من 13 مبدأً توجيهياً رفيع المستوى وغير إلزامي تسمح للدول الأطراف بالبت في طرائق التنفيذ المحددة وتوفر منصة لتعزيز تبادل القدرات والخبرات فيما بين الدول الأطراف.

27- ويتوفر المزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز في تقرير الأمانة بشأن التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ قرار المؤتمر 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها" (CAC/COSP/2023/19).

3- المساعدة التقنية

28- خلال الفترة قيد الاستعراض، نظر اجتماع الخبراء في البند الخاص بالمساعدة التقنية، بما في ذلك المعلومات ذات الصلة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، التي تؤثر على تنفيذ الأحكام الخاصة بالتعاون الدولي المنصوص عليها في الاتفاقية (الفصل الرابع).

29- وتيسيراً لمداولات اجتماع الخبراء بشأن هذا البند، نُظمت حلقات نقاش تناولت موضوع المساعدة التقنية أثناء اجتماعات مشتركة عقدها اجتماع الخبراء مع هيئات فرعية أخرى تابعة للمؤتمر بشأن المساعدة التقنية، فيما يتعلق بالفصل الثاني (التدابير الوقائية)، والفصل الرابع (التعاون الدولي) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية، كما تناولت حلقات النقاش مسائل عامة ذات صلة بالمساعدة التقنية. وفي اجتماع الخبراء الحادي عشر، عُقدت حلقتا نقاش بشأن الفصل الرابع والخامس من الاتفاقية، على الترتيب. وفي اجتماع الخبراء الثاني عشر، عُقدت حلقات نقاش بشأن جوانب محددة من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصلين الرابع والخامس من الاتفاقية، وبشأن بناء قدرات وحدات الاستخبارات المالية من خلال المساعدة التقنية.

باء- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

30- وفقاً لخطة عمل الهيئات الفرعية للمؤتمر لمتابعة إنجاز الإعلان السياسي، عُقدت أثناء اجتماع الخبراء الثاني عشر حلقة نقاش بشأن الدور الذي تضطلع به وحدات الاستخبارات المالية في استرداد الموجودات، لا سيما بهدف تقديم المساعدة التقنية. كما عُقدت حلقة نقاش ثانية بشأن دور الوسطاء في منع إحالة عائدات الجريمة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المناقشات المتعلقة بالتدابير المنفّذة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي في تقرير الأمانة بشأن أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في دعم تنفيذ الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعّالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد (CAC/COSP/2023/20).

ثالثاً- أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون الدولي

31- حتى اليوم، ركزت أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون الدولي على ثلاثة مواضيع رئيسية، تماشياً مع ولايات الاجتماعات الواردة في قرار المؤتمر 2/4، وهي: (أ) اكتساب معارف تراكمية؛ و(ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب؛ و(ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.

32- وشدد اجتماع الخبراء على أهمية بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب في مجال التعاون الدولي، باعتبار ذلك وسيلة لزيادة النجاح في تلبية طلبات تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة ولتمهيد السبيل لنجاح التعاون الدولي.

33- وشملت أنواع المساعدة التقنية ذات الصلة بالتعاون الدولي تحليل الثغرات والمساعدة على صوغ تشريعات جديدة وتيسير عملية تبادل المساعدة القانونية، إقراراً بوجود حاجة ملحة ودائمة إلى توفير بناء القدرات والتدريب.

ألف- اكتساب المعارف التراكمية

34- فيما يتعلق باكتساب معارف تراكمية بشأن التعاون الدولي، أبدى اجتماع الخبراء اهتمامه المستمر بتكوين معارف واستحداث أدوات ذات صلة من شأنها أن تسهل إجراء إصلاحات تشريعية في هذا المجال.

35- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إعداد وتعميم أدلة إرشادية وكتيبات وأدوات أخرى. وحتى الآن، أُتيح أكثر من 45 منشوراً على الإنترنت تعاد طباعتها وتوزيعها بانتظام. ومنذ اجتماع الخبراء السابق، أصدرت مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") المشتركة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي منشوراً يركز على أهمية التعاون بين الوكالات والتعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الضريبية. ونشر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً منتجات معرفية مصممة خصيصاً ذات صلة بالتعاون الدولي. ويرد وصف تفصيلي لتلك المنتجات المعرفية، بما في ذلك المنتجات المنشورة من خلال مبادرة "ستار"، في مذكرة الأمانة بشأن أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات وعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز استرداد الموجودات (CAC/COSP/2023/14).

36- وقد أُنشئت بوابة الأدوات والموارد المعرفية اللازمة لمكافحة الفساد (بوابة "تراك"[(1)]) في عام 2010 كبوابة لإدارة المعارف تركز على تنفيذ الاتفاقية. وفي عام 2022، جرى توسيع البوابة. والبوابة مصممة أيضاً كجهة لإيداع جميع المساهمات المقدمة على أساس طوعي من الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، من قبيل الممارسات الجيدة والتقدم المحرز بشأن استخدام آليات التعاون الدولي بموجب الاتفاقية[(2)].

37- ومن العناصر الأساسية لبوابة "تراك" مكتبتها القانونية، التي تضم تشريعات من أكثر من 180 ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم. ويتيح توافر ما يزيد عن 600 مدخل حول التعاون الدولي إلى جانب النطاق الجغرافي الرجوع إلى الأحكام التشريعية في مختلف الولايات القضائية لاستبانة الممارسات الجيدة والتحديات ووضع تشريعات نموذجية بشأن تنفيذ الاتفاقية. وقد واصل فريقا بوابة تراك وبوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك") العمل معاً لجعل التشريعات المجمعة من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة متاحة في قاعدة بيانات التشريعات في بوابة "شيرلوك" في إطار نوع الجريمة المعنون "الفساد". وقد أتاح ذلك الدمج بين البوابتين تبادل خبرات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع جمهور أوسع وتشجيع المزيد من الشمولية.

38- وتحقيقاً لنفس الهدف المتمثل في الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور، جرى في عام 2022 تحديث سلاسل النمائط الجامعية المعنية بمكافحة الفساد والنزاهة والأخلاق، التي وضعت في الأساس في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، ويمكن العثور عليها على بوابة المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس"). وتهدف نمائط التدريس إلى دعم جهود المعلمين والأكاديميين في المستوى الجامعي فيما يتعلق بنقل المعارف وتعميق فهم القضايا المتعلقة بسيادة القانون.

39- وأعدت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد عدة منتجات معرفية تركز على التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها وفي مجال استرداد الموجودات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حدثت الشبكة أول أداة معرفية لها، وهي مخطط معلومات العضوية في الشبكة، الذي يوفر معلومات عن عضوية جميع الدول الأطراف في الاتفاقية في 23 شبكة عالمية

(1) متاحة عبر الرابط التالي: https://track.unodc.org/.

(2) https://track.unodc.org/track/en/follow-up-process-to-ungass-2021/contributions.html.

وإقليمية ذات صلة، وتفاصيل الاتصال بأماناتها. والمخطط متاح على الموقع الشبكي للشبكة (https://globenetwork.unodc.org).

40- وقد أعدت الشبكة في عام 2023 *خلاصة وافية لممارسات التعاون غير الرسمي في قضايا الفساد العابرة للحدود الوطنية*، تلخص مساهمات من 57 سلطة من 42 دولة عضواً وطرفاً في اتفاقية مكافحة الفساد. وتوفر تلك الخلاصة الوافية نظرة عامة وتستخدم أمثلة لحالات توضح نطاق التعاون غير الرسمي بين السلطات العملياتية المعنية بمكافحة الفساد والغرض منه والتحديات التي تواجهه والحلول المقترحة له. والخلاصة الوافية متاحة على الموقع الشبكي للشبكة[3].

41- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عدة منشورات تسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي في مجال التصدي للفساد في الرياضة. وشملت تلك *المنشورات التقرير العالمي بشأن الفساد في الرياضة*، الذي يعرض قضايا سبق الفصل فيها توضح مدى تعقيد الفساد في الرياضة، وأُتيح التقرير بعدة لغات منها الروسية والإسبانية والخميرية والملايوية والتايلاندية والفيتنامية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع اللجنة الأولمبية الدولية في إصدار منشورات، منها دليل يتعلق بالنهج القانونية للتصدي للتلاعب بالمسابقات الرياضية وعنوانه "*Legal Approaches to Tackling the Manipulation of Sports Competitions: A Resource Guide*"، ومنشور يتعلق بالتصدي للرشوة في مجال الرياضة: نظرة عامة على المعايير والقوانين ذات الصلة، وعنوانه "*Tackling Bribery in Sport: An Overview of Relevant Laws and Standards* "، وهي منشورات تؤكد على التعاون الفعال بين أجهزة إنفاذ القوانين وسلطات العدالة الجنائية والمنظمات الرياضية. وعلاوة على ذلك، نشر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ورقة مناصرة بعنوان "الجريمة والفساد والمخالفات في انتقالات لاعبي كرة القدم وغيرهم من الرياضيين"، تبحث مسائل الجريمة والفساد في انتقالات الرياضيين، على الصعيدين المحلي والدولي، بهدف دعم الحكومات والمنظمات الرياضية والجهات المعنية في جهودها الرامية إلى مكافحة المخالفات من هذا القبيل.

42- وخلال عام 2022، وبالتعاون مع الحكومات في المنطقة، أعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة خمسة أدلة إرشادية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وستة أدلة إرشادية بشأن استرداد الموجودات في ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا وكوسوفو[4]. وكان الغرض من تلك الأدلة هو النهوض بقدرات التعاون الدولي لدى سلطات تلك الولايات القضائية.

باء- بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب

1- السلطات المركزية

43- حث المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على كفالة تحديث المعلومات المقدمة عن سلطاتها المركزية والمختصة وفقاً للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، من أجل تعزيز الحوار بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

44- وتماشياً مع توصية اجتماع الخبراء، واصلت الأمانة تحديث الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة[5].

(3) متاحة عبر الرابط التالي: https://globenetwork.unodc.org.

(4) تفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244 (1999).

(5) متاحة عبر الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld//v3/sherloc/cna/index.jspx.

45- وحتى 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان الدليل يتضمن معلومات عما يلي:

(أ) 190 سلطة معنية بالمنع من 122 دولة طرفاً؛

(ب) 42 سلطة مركزية مسؤولة عن تسليم المطلوبين من 38 دولة طرفاً؛

(ج) 164 سلطة مركزية مسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة من 133 دولة طرفاً؛

(د) 101 جهة اتصال معنية باسترداد الموجودات من 88 دولة طرفاً؛

(هـ) 48 جهة اتصال معنية بالتعاون الدولي في استخدام الإجراءات المدنية والإدارية من 38 دولة طرفاً (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

عدد السلطات الوطنية المختصة المعنية حسب نوع الاختصاص

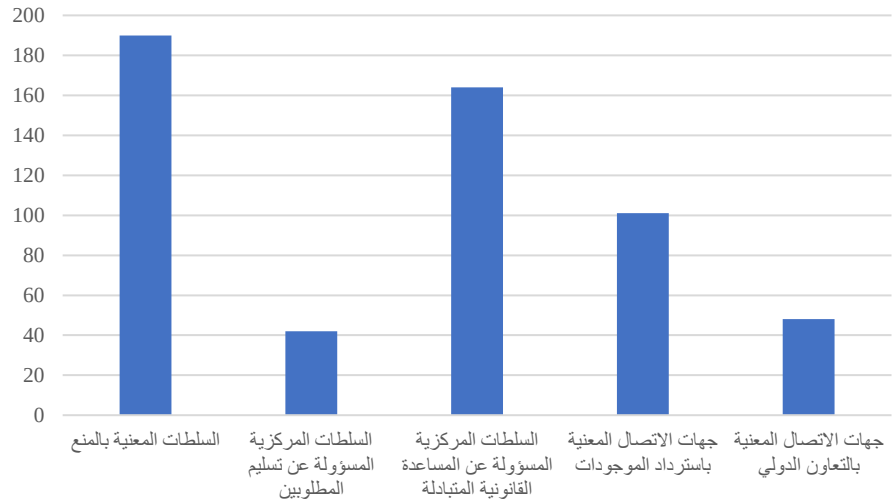

46- ولكي تستفيد الدول الأطراف من وجود مصدر واحد للحصول على المعلومات بشأن السلطات المختصة في إطار جميع المعاهدات ذات الصلة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أُدمج الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية بموجب الاتفاقية مع دليل السلطات الوطنية المختصة في بوابة "شيرلوك" في تموز/يوليه 2019. ويشهد عدد المستخدمين الذين يدخلون على الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة زيادة مطردة منذ عام 2015 (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

عدد المستخدمين الذين يدخلون على الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة

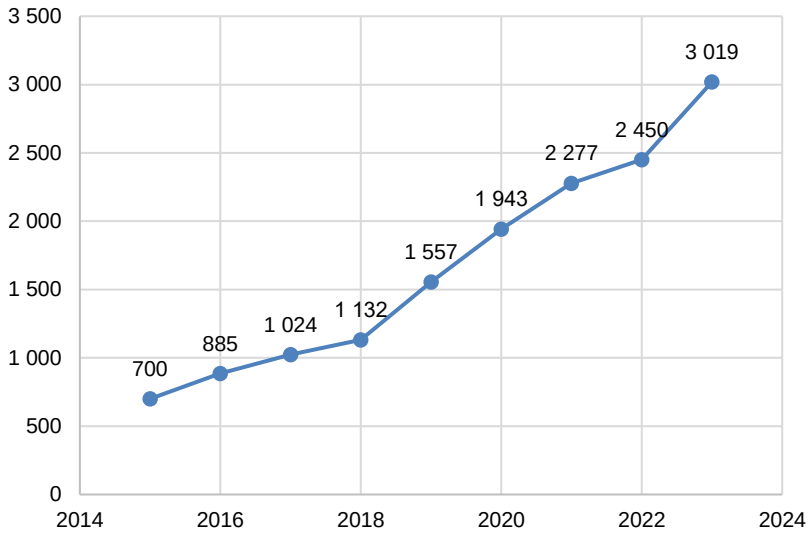

2- تطوير شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد

47- أُنشئت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة "غلوب" (GlobE)) في حزيران/يونيه 2021 على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، وقد نمت الشبكة بسرعة منذ ذلك الحين لتصبح شبكة عالمية تدعم الاتصالات العابرة للحدود من أجل التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون العملياتية المعنية بمكافحة الفساد، وباتت تضم 168 عضواً من 96 دولة وطرفاً في اتفاقية مكافحة الفساد حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023.

48- وتمكّن الشبكةُ الممارسين من التواصل بشكل مباشر وغير رسمي وآمن بغرض تبادل المعلومات من أجل كشف قضايا الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وتشمل الأدوات والخدمات التي تقدمها الشبكة منصة اتصالات آمنة ودعم تيسير القضايا. ومن خلال التعاون المباشر غير الرسمي، تعزز الشبكة التعلم بين الأقران واسترداد الموجودات بكفاءة من خلال استكمال المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية. وتمكّن الشبكة الممارسين في مجال إنفاذ القانون من تدعيم قدرتهم بشكل جماعي للتصدي للفساد من خلال إجراءات جنائية ومدنية وإدارية أكثر فعّالية.

49- وفي حزيران/يونيه 2022، أطلقت الشبكة منصة الاتصالات الآمنة التابعة لها، وهو حل آمن للغاية تتيحه الشبكة لأعضائها مجاناً من أجل تمكين تبادل المعلومات، بما في ذلك المعلومات الاستخبارية الخاصة بقضايا معينة. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، وصل عدد مستخدمي منصة الاتصالات الآمنة إلى 148 مستخدماً يمثلون 82 سلطة عضواً في الشبكة من 54 دولة. وقد اعتمدت المبادئ التوجيهية لتبادل المعلومات التي تحدد أنواع المعلومات التي يمكن مشاركتها عبر المنصة ونموذج طلب المعلومات بين أعضاء الشبكة.

50- وعُقدت ثلاثة اجتماعات عامة للشبكة في عامي 2022 و2023 بحضور عدد متزايد من المشاركين وممثلي المنظمات الدولية. وقد شهد العامان الماضيان تحولاً في تركيز الاجتماعات العامة من وضع هيكل حوكمة للشبكة إلى مناقشات موضوعية بشأن التعاون غير الرسمي وتبادل المعلومات واستخدام التكنولوجيا والابتكار في مكافحة الفساد، وعقد اجتماعات تنفيذية ترمي إلى تيسير التقدم المحرز في القضايا.

وشارك الممارسون التابعون للشبكة في 121 اجتماعاً ثنائياً واجتماعين متعددي الأطراف خلال الاجتماعات العامة الثانية والثالثة والرابعة للشبكة. وقد عملت الشبكة على إدارة بعض تلك الاجتماعات بالشراكة مع مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار").

51- وعُقد حدثان خاصان إضافيان على هامش الاجتماع العام الرابع للشبكة في تموز/يوليه 2023 للمشاركين حضورياً، وهما جلسة تدريب على استخدام الأدوات التكنولوجية في التحقيق في قضايا الفساد نظمتها اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ، الصين؛ وجلسة تطارح للأفكار حول مبادرة الشبكة لتمكين المرأة. وعلى هامش المؤتمر العالمي لتسخير البيانات من أجل تحسين قياس معدلات الفساد، الذي نظمه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في فيينا يومي 31 آب/أغسطس و1 أيلول/سبتمبر 2023، نظمت الشبكة حدثاً جانبياً تحت عنوان "قياس الفساد: ما دور أجهزة إنفاذ القانون؟" بمشاركة حضورية وعبر الإنترنت.

52- وأُطلق رسمياً المكون الإقليمي للشبكة لدول غرب البلقان في 5 أيلول/سبتمبر 2023. ويضم المكون هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة من المنطقة (ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا)، وجميعها بالفعل أعضاء في الشبكة. ويهدف المكون الإقليمي إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الفساد، وتيسير التعاون غير الرسمي، وتوفير منتدى لتبادل الممارسات الجيدة واستبانة المشكلات الشائعة وإيجاد حلول لها.

53- وتتعاون الشبكة بنشاط مع المنظمات والشبكات الدولية الأخرى التي تتمتع بولايات ذات صلة من أجل ضمان تكامل الجهود وتجنب تكرارها. ومُنحت إحدى عشر منظمة وشبكة صفة المراقب في الشبكة. ومُنحت الشبكة صفة المراقب لشبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ولمجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية.

54- ومنذ أيلول/سبتمبر 2021، تُصدر شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد رسالة إخبارية ربع سنوية لإطلاع الأعضاء على أعمال الشبكة وأنشطة التعاون الدولي على مكافحة الفساد.

جيم- المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

55- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة الدول الأطراف على تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية وتيسير مشاركتها الكاملة في آلية استعراض التنفيذ، وذلك استجابة لدعوات تقديم المساعدة التقنية من جانب الدول الأطراف.

56- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عبر وسائل منها المراكز الإقليمية لمكافحة الفساد التابعة للمكتب ومبادرة "ستار"، وبالاشتراك مع البنك الدولي وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد وبرنامج حماية الرياضة من الفساد والجريمة الاقتصادية، تقديم خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المطلوبة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كما واصل المكتب المشاركة والمساهمة في الاجتماعات والمؤتمرات وفرق العمل الرامية إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الأطراف.

57- واعتماداً على شبكة المستشارين الميدانيين التابعين للمكتب وتطويراً لها، أنشأ المكتب مراكز إقليمية لمكافحة الفساد باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نموذج التنفيذ المعزز والبرنامج العالمي المنقح للمكتب (2023-2027). وتعزز تلك المراكز البنية التحتية للمكتب ونطاق تأثيره العالمي من أجل تيسير تقديم

قدر أكبر من الدعم للإصلاحات في مجال مكافحة الفساد استناداً إلى تعزيز الشراكات وتنسيق المساعدات مع مقدمي الخدمات الآخرين والهيئات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وتضم المراكز الإقليمية فرقاً من الموظفين المعنيين بمكافحة الفساد ممن لديهم خبرات متنوعة ومتكاملة تتسق مع أولويات مكافحة الفساد التي حددتها البلدان في المناطق التي تخدمها. وتُمكن القدرات الميدانية المعززة المكتب، باعتباره جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، من العمل بشكل أقرب إلى نقطة تقديم الخدمات ومن دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية ودمج تدابير مكافحة الفساد في القطاعات الرئيسية والخطط والاستراتيجيات الوطنية. وأُطلق أول مركز إقليمي في المكسيك في عام 2021 لتغطية أمريكا الوسطى ودول منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، تلاه مركز إقليمي ثانٍ في كينيا (نيروبي) لتغطية أفريقيا في عام 2023. ويجري حالياً إنشاء مركز إقليمي آخر في تايلند (بانكوك) لتغطية جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، فضلاً عن مركز دون إقليمي آخر يجري إنشاؤه في كولومبيا (بوغوتا) لتغطية أمريكا الجنوبية.

58- وفي هذا الصدد، دعم مركز المكسيك الفريق العامل المتخصص في مكافحة الفساد عبر الوطني التابع لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في وضع دليل لتبادل المعلومات بين تلك الأجهزة، وصدر الدليل في 9 شباط/فبراير 2022. كما نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين في الأرجنتين بشأن التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها، مما يسر التعاون الدولي بين السلطات المشاركة من الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وباراغواي.

59- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً تنظيم حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومساعدة الدول الأطراف على إقامة تعاون مباشر وأكثر فعّالية في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي.

60- وفي أيار/مايو 2023، أطلق المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ أداة جديدة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية، وهي "صحائف المعلومات المتعلقة بالأدلة الإلكترونية". وتلخص تلك الصحائف، المستوحاة من الشبكة القضائية الأوروبية، الإجراءات والاشتراطات الوطنية المتعلقة بالحصول على الأدلة الإلكترونية الموجودة في حيازة مقدمي الخدمات الأجانب بسرعة وعبر سبل قانونية وبصيغة مقبولة للاستخدام في المحاكمة والحفاظ عليها، بوسائل منها المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي غير الرسمي على المسائل الجنائية. وتهدف صحائف المعلومات المتعلقة بالأدلة الإلكترونية إلى توفير معلومات عملية لدعم ممارسي العدالة الجنائية في التعاون عبر الحدود بشأن الأدلة الإلكترونية. وقد بدأت شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا عملها في نيسان/أبريل 2020، وتتولى الشبكة تيسير المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين السلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في تلك المنطقة بغرض تعزيز التعاون في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وحتى أيلول/سبتمبر 2023، أفادت جهات الاتصال التابعة لشبكة العدالة في جنوب شرق آسيا بأن الشبكة يسرت ما لا يقل عن 50 حالة من حالات المساعدة القانونية المتبادلة. واستهل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً دراسة إقليمية عن الأطر التنظيمية والتحديات التي تواجه إجراء التحقيقات المالية في بلدان جنوب شرق آسيا.

61- وفي غرب أفريقيا، دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة جلسة متابعة للجمعية العامة السنوية الخامسة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا، عقدت في أبوجا في آذار/مارس 2022.

62- وعلاوة على ذلك، أُطلقت المنصة الإقليمية لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (بما يشمل بوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر والسنغال) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأُدرج تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ضمن الإجراءات المنصوص عليها في خريطة طريق المنصة.

63- ويمثل التعاون الدولي وحداً من المجالات ذات الأولوية أيضاً بالنسبة للمنصة الإقليمية لأمريكا الوسطى، التي تشمل كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وبنما، والتي أُطلقت في نيسان/أبريل 2023. وتتضمن أهداف خريطة طريق المنصة تعزيز التعاون القضائي الدولي لتحقيق نتائج فعالة في التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها.

64- وفي إطار خريطة الطريق الإقليمية لمكافحة الفساد وتدفقات التمويل غير المشروع من أجل تسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية وكذلك المنصة الإقليمية لدول غرب البلقان التي أُنشئت في عام 2021، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تيسير التعاون الدولي في مجالي منع الفساد وإنفاذ القانون، مما ساهم في تعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للفساد والجرائم الاقتصادية من خلال إنشاء شبكة إقليمية لأعضاء النيابات العامة المتخصصين ووحدات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية في الولايات القضائية لدول غرب البلقان. وفي عام 2022، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة 11 اجتماعاً إقليمياً بهدف تعزيز وتيسير التعاون الدولي في مجالات استرداد الموجودات، والتحقيق في قضايا مكافحة الفساد، والتعاون الدولي في مجال الاشتراء العمومي والكشف عن الموجودات.

65- ونفذ المكتب أيضاً عدداً من الأنشطة لاستبانة البلدان والمؤسسات المستهدفة والمساهمة في وضع خط الأساس لمنصة دول منطقة البحر الكاريبي. وأُطلقت المنصة الإقليمية لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية في دول منطقة البحر الكاريبي في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو. ويتسم نهج المنصة الإقليمية لدول منطقة البحر الكاريبي بطابع تحفيزي يسعى إلى استبانة الثغرات القائمة في الجهود الحالية لتنفيذ الاتفاقية في الدول الأطراف وتنسيق عمل مقدمي المساعدة التقنية وتعزيزه.

66- وإضافة إلى العمل الإقليمي ودون الإقليمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قدم المكتب دعماً على الصعيد القُطري إلى الدول الأطراف في مناسبات عديدة بشأن مسائل متعلقة بالتعاون الدولي. ففي بنن مثلاً، قدم المكتب، في نيسان/أبريل 2022، مشورة تشريعية بشأن تنقيح قانون الإجراءات الجنائية، بما يشمل الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي، استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ. وفي إندونيسيا، أجرى المكتب دراسة وسلسلة من مناقشات مائدة مستديرة لتعزيز القدرة العامة للهيئات الحكومية في مجالي المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات. وفي إندونيسيا وتايلند وفييت نام، نفذ المكتب برامج تدريبية بشأن التحقيقات المالية مع التركيز على التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة. ودُعي المكتب إلى المساهمة في حلقة عمل وطنية للجهات المعنية الصومالية بشأن بناء آليات إجرائية مُحكمة للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في شباط/فبراير 2023 في نيروبي.

67- ومنذ التقرير المرحلي السابق لاجتماع الخبراء لمؤتمر الدول الأطراف، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه المتعلق بحماية الرياضة من الفساد والجريمة، أكثر من 50 نشاطاً أو ساهم فيها أو دعمها، بما في ذلك حلقات عمل وطنية وإقليمية لبناء القدرات مع إيلاء اهتمام بالغ لتعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وسلطات العدالة الجنائية والمنظمات الرياضية. وتعاون المكتب أيضاً مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لتنفيذ حلقات عمل افتراضية لأكثر من 400 من الموظفين المعنيين بالنزاهة والمسؤولين الحكوميين من جميع أنحاء العالم، في إطار البرنامج العالمي للنزاهة التابع للفيفا. وإضافة إلى ذلك، راقب فريق العمل المعني بالنزاهة الذي شكله الفيفا بطولة كأس العالم في قطر لعام 2022، وكأس العالم للسيدات في أستراليا ونيوزيلندا لعام 2023. وفريق العمل المعني بالنزاهة عبارة عن مبادرة تهدف إلى حماية بطولات كأس العالم المنظمة عامي 2022 و2023 من التلاعب بالمباريات. وراقب الفريق أيضاً المسائل المتعلقة بالنزاهة، وتضمن ذلك التعاون الدولي فيما بين الأعضاء. وساهم المكتب أيضاً في عملية مراقبة كأس العالم للرغبي لعام 2023، والتي تضمنت أيضاً إنشاء مجموعة من الجهات المعنية لتعزيز التعاون الدولي على التصدي لتهديدات النزاهة التي تواجه البطولة.

68- وشارك المكتب في اجتماعات ومؤتمرات بشأن التعاون الدولي، منها اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة البريكس المكونة من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، وفريق الخبراء العامل المعني بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وفي سياق الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، أطلع المكتب الفريق العامل على الجوانب المختلفة للتعاون الدولي، بما يشمل التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، دعم المكتب الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين في إعداد المخرجات الخاصة بالتعاون في مجال إنفاذ القانون واسترداد الموجودات. وتعاون المكتب في هذا السياق تعاوناً وثيقاً مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

69- ونظمت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد أربع جلسات معرفية نظمت عن بعد في عامي 2022 و2023 بهدف تعزيز قدرة الممارسين في مجال تقنيات التدقيق الجنائي؛ واستخدام بوابة تراك والأدوات الأخرى التابعة للمكتب؛ والعملات المشفرة؛ والتحقيق في جرائم الإنترنت والمصادر المفتوحة.

70- وعلاوة على ذلك، ومع مواصلة المكتب تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، التي كثيراً ما تتداخل مع الاحتياجات التقنية المتعلقة بالتعاون الدولي استناداً إلى الاتفاقية، فقد أدرج بيان مفصل بأنشطة المساعدة التقنية المذكورة، بما في ذلك الأنشطة المنفذة من خلال مبادرة "ستار"، في التقرير المرحلي بشأن أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات وعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز استرداد الموجودات (CAC/COSP/2023/14).

71- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في مذكرة الأمانة المعنونة "تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعماً لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد (CAC/COSP/2023/10).

72- وستواصل الأمانة توسيع نطاق عملها التحليلي فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه التعاون الدولي استناداً إلى الاتفاقية، فضلاً عن توفير وتنسيق العديد من أنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال.

رابعاً- الإبلاغ والمتابعة

73- على سبيل متابعة مختلف الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي المتعهد بها في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، وبعد النظر في الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في إطار اجتماعي الخبراء الحادي عشر والثاني عشر، لعل المؤتمر يود أن ينظر في تقديم مزيد من التوجيه بشأن المسائل التالية:

(أ) تطوير مبادئ توجيهية وممارسات جيدة ومنتجات معرفية وأدوات أخرى لتحسين تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية لتعزيز التعاون الدولي؛

(ب) سبل تشجيع تبادل المعلومات والتصدي للتحديات القائمة التي لُوحظت في تنفيذ الفصل الرابع؛

(ج) جمع المعلومات بهدف تحسين فعّالية التعاون الدولي، عبر وسائل منها كفالة التنسيق السليم بين السلطات المختصة الوطنية المعنية بالاستجابة لطلبات التعاون الدولي في المسائل الجنائية بموجب الاتفاقية؛

(د) الدور الذي يضطلع به المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عبر وسائل منها مراكزه ومنصاته الإقليمية وبالتنسيق مع شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد،

في اســتبانة احتياجات التدريب وبناء القدرات لدى الســلطات المختصــة المعنية بالتعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة التقنية، من أجل تحسين فعّالية التعاون الدولي؛

(هـ) سـبل التعاون بين شـبكة العمليات العالمية لسـلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفسـاد والمؤسـسـات والآليات المتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك المنتديات والشـبكات الدولية الرسـمية المكرسـة للتعاون الدولي وإنفاذ القانون.

74- وعلاوة على ذلك، لعل المؤتمر يود أن يشجع الدول الأطراف على ما يلي:

(أ) دعوة سـلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفسـاد التي لم تنضـم بعد إلى شـبكة العمليات العالمية لسـلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفسـاد إلى النظر في الانضـمام إليها والتعجيل بتقديم الطلبات؛ وتشـجيع السـلطات المنضـمة إليها على المشـاركة والمسـاهمة بفعّالية في الشـبكة؛ وتعميم معلومات عن الشـبكة على الجهات المعنية ذات الصلة في ولاياتها القضائية؛

(ب) توفير معلومات إحصـــائية عن حالات التعاون الدولي كدول طالبة ودول متلقية للطلب، وتبادل المعلومات عن العوائق التي تحول دون تبادل المعلومات بفعّالية بين ســـلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الجرائم التي تتناولها الاتفاقية.

75- وعلاوة على ذلك، لعل المؤتمر يود أن ينظر في سبل تعزيز أوجه التآزر بين عمل اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية المفتوحة المشـــاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية وعمل الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

76- وفي سـياق اجتماع الخبراء، يمكن إيلاء اهتمام أيضـاً إلى ضـرورة تخصـيص قدر كافٍ من الموارد لتدريب الســـلطات المختصـــة المعنية بالتعاون الدولي وبناء قدراتها، بما في ذلك الجهات المانحة ومقدمو المساعدة التقنية، من أجل تعزيز فاعلية التعاون الدولي.

77- ويمكن الإشارة تحديداً إلى تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ الاتفاقية وإلى المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشـــأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفســـاد واستبانته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

78- وأخيراً، لعل المؤتمر يود أن ينظر في الحاجة إلى أن تتخذ الأمانة إجراءات إضـــافية لكفالة تنفيذ الولايات ذات الصلة واعتماد خطة عمل لاجتماع الخبراء للفترة 2024-2025.